



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

عادل عبد المهدي *: مذكرة الاستاذ شفيق واخوانه.. ويستمر النقاش (1- 5)



كتبنا بعد التصويت مباشرة: "اقرار القانون بحد ذاته رغم بعض الملاحظات، هو نقلة تاريخية ونوعية مهمة سياسية واقتصادية واجتماعية ومفاهيمية...". قد ينتقد البعض قلة النقاشات قبل اقرار القانون، والحقيقة ان نقاشاً واسعاً مختصاً قد فُتح منذ عدة اعوام في مجالات ومناسبات متعددة، لكنه لم يحظَ بالاهتمام الحالي.. ولعل السبب هو ضعف تقاليد العمل الفكري، فهو تحركه العواطف وردود الافعال اكثر مما يحركه الفعل نفسه والتقاليد الرصينة. لهذا يتسم العمل الفكري من قبل كثيرين بنفس اللامبالاة والقلق وعدم الاطمئنان السائد في مجمل البنى والمؤسسات والسياقات والخطط في الدولة والمجتمع.

نشر 10 من كبار الاخصائيين مذكرة مفتوحة في 2018/4/15. وهم -مع حفظ الالقب- طارق شفيق وهو المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية العراقية عام 1964 واحد مؤسسيها.. وثامر العكلي وكامل المهدي وهاشم الخرسان وقحطان العنكي وعلاء الخطيب وعبد الزهرة المحمداوي وحسين المهدي وعادل العاني ومعاذ الفياض. وهم كغيرهم ممن سبق وناقش الموضوع يحضون بكل الاحترام والتقدير، ولاهمية ملاحظاتهم نشير لعملم لتطوير النقاش وتعميقه.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

مذكرة الاخوة مهمة ليس بسبب الاتفاق او الاختلاف معها، بل لاسلوبها المسؤول والعلمي المطلوب لمثل هذه المناسبات. كما تشير لذلك مقدمة المذكرة التي تنص: "ترحب باصدار قانون لشركة النفط الوطنية العراقية يتفق مع خصوصية وأسبقيات اعمالها ونعتبره خطوة للامام. ونظراً لأهميته وحرصنا على ان يعمل بكفاءة، بدون عوائق مادية او ادارية، ولاعتقادنا بان السلطة التنفيذية هي الجهة المعنية بادارة النفط والغاز حسب المادة (112) من الدستور، ولان مشروع القانون المذكور اعلاه، حظى بموافقة مجلس النواب، ومن ثم مصادقة رئيس الجمهورية، رغم انه لم يقدم من قبل السلطة التنفيذية، رأينا نحن الموقعين ادناه، ان نرفع لحضراتكم ملاحظاتنا التالية، آمين اخذها بنظر الاعتبار عند إعادة النظر في مواد القانون"

تتضمن المذكرة ملاحظات هي: (1) التأسيس واستقلالية الشركة.. (2) الأهداف.. (3) رأس مال الشركة.. (4) الصناديق الاربعة.. (5) توزيع الارباح.. (6) العلاقة مع اقليم كردستان.. (7) العلاقة مع المحافظات المنتجة.. وهي ملاحظات جادة ستحظى ولاشك بنقاشات جادة ومسؤولة.

سنقف اليوم عند الملاحظة الاولى. فتنص المذكرة: (نعتقد هناك تناقض بين كون الشركة مستقلة مالياً وادارياً وكونها مترتبطة بمجلس الوزراء، ما لم يتم تحديد علاقة الشركة بمجلس الوزراء من الناحيتين المالية والادارية. وحسب المادة (10/ثانياً) من القانون، يحق لوزير النفط الاعتراض على قرارات الشركة ويقدم مقترحات بديلة لمجلس الوزراء للمصادقة عليها. وهذا من شأنه ان ينقص من استقلال الشركة ويفسح المجال للتدخل في شؤونها من جهة الوزارة التي يجب ان تختص بامور السياسات والتخطيط، وفقاً للمادة (112 ثانياً) من الدستور، وتترك الامور التنفيذية والعملياتية للشركة، على ان تلتزم الشركة بالسياسة النفطية للدولة كما تنظمها القوانين والانظمة النافذة، بضمنها قانون صيانة الثروة النفطية وقانون النفط والغاز الذي طال انتظاره. ويجب ان لا ننسى ما حدث للشركة عام 1987 عندما تم دمجها بالوزارة بسبب خلافات ادارية بين الطرفين)..

عُرِضت عليّ مسودة القانون من لجنة الطاقة البرلمانية في الصيف الماضي، وكتبت للجنة ملاحظة مشابهة تقول: "اذا كان كل خلاف بين الشركة والوزير سيعرض على مجلس الوزراء فمعنى ذلك افراغ



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

مجلس ادارة الشركة من استقلاليته.. بالمقابل اذا اراد مجلس الادارة السير وفق سياساته دون مراعاة سياسات الدولة فمعنى ذلك الاستقلال بهذا القطاع الخطير بعيداً عن اية رقابة... لذلك ضرورة تضمين القانون الاتي او ما يعادله.. " وذكرت 3 خطوات بتفاصيلها ملخصها: أ) تشكيل لجنة وزارية برلمانية ومن الشركة عند الخلاف.. ب) يعتبر قرار مجلس الادارة نافذاً في حالة مرور شهر بدون قرار. ج) آلية لتغييرات في مجلس الادارة في حالة الاصرار على مخالفة سياسة الدولة.

اهداف الشركة ورأسمالها (2)

تتضمن المذكرة: (1) التأسيس والاستقلالية.. (2) الأهداف.. (3) رأس المال.. (4) الصناديق الاربعة.. (5) توزيع الارباح.. (6) العلاقة باقليم كردستان.. (7) العلاقة بالمحافظات المنتجة.

1. نتفق اليوم ايضاً مع المذكرة في الملاحظة الثالثة.. وأهمية زيادة رأس المال لكي لا تبقى الشركة معتمدة على الدولة.. وازالة الالتباس في استخدام احتياطي رأس المال حسب المادة (12) من القانون لتعزيز قدرات الشركة لتستطيع المنافسة وتحقيق اهدافها.
2. نقول المذكرة في الملاحظة الثانية المتعلقة بالاهداف: "ترحب باعادة الشركة للحياة ثانية، لكن هدفها الرئيس يجب ان يبقى في مجال الاستكشاف والانتاج وتطوير الحقول، لان المجالات الاخرى، بضمنها التسويق والتصفية، ستضعف عملها فنياً وإدارياً، مما يؤثر على كفاءة اداءها في مجال عملها الاساس.. ومن المفيد ان نلاحظ ان مستوى اداء شركات النفط الحالية المرتبطة بوزارة النفط لا يحسد عليه، فكيف سيكون مستوى الاداء اذا توسعت مهام الشركة الجديدة لتشمل الصناعات التحويلية وسومو وغيرها؟ وكيف تستطيع الشركة اداء مهامها بكفاءة، اذا بقيت كوادرها الفنية والادارية بنفس مستواها الحالي، وكانت التعيينات وفق اسس غير مهنية؟"

كلام صحيح اذا بقي المستوى الاداري والفني ضعيفاً وبقيت التعيينات وفق اسس غير مهنية.. وهذه الفرضية ستنتسف الشركة بمجملها حتى في مجال الاستخراج والاستكشاف وتطوير الحقول والاحتياطيات،



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

وليس فقط في المجالات الأخرى. لذلك أهمية استقلالية الشركة المالية والإدارية، ومن هنا أهمية التشديد على اعتماد "أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار" (المادة الدستورية 112/ثانياً).

1. أما موضوعه انخفاض مستوى الكوادر الفنية والإدارية، فلقد تشرفت بقيادة الوزارة (نهاية 2014 بداية 2016) في ظروف مالية قاتلة، ووصول الأسعار أحياناً لـ 27 دولار/برميل.. والحرب، وضغوطات سياسية كبيرة، وتراكم مستحقات للشركات الأجنبية (+13 مليار)، وظروف أمنية وعشائرية واجتماعية معوقة، رغم ذلك ارتفع إنتاج الحقول الجنوبية والوسطى من (2.7-2.8 م.ب.ي) في أيلول 2014 لـ (3.7-3.8) بداية 2016.. والصادرات من (2.4-2.5) لـ (3.2-3.3 م.ب.ي). ومضاعفة إنتاج الجهد الوطني. وارتفع إنتاج العراق لـ (4.5-4.7 م.ب.ي)، وصادراته لـ (3.7-3.8). ليصبح الثالث عالمياً بالصادرات والرابع بالانتاج.. والثاني في "أوبك".، رغم تعقيدات "نفط الشمال" وانخفاض الانتاج من (647 الف/برميل) في 2013 إلى (355 الف/برميل) في 2016 والصادرات من (455 الف/برميل) في 2011 إلى (20 الف/برميل) في 2016.. ورفعنا الطاقة الخزنوية من (5) لـ (15) مليون/برميل تقريباً.. وطورنا منصات وعمليات التحميل وضخ المياه.. ووقفنا خسائر التعويضات Curtailment والانتاج، (+14) مليار دولار (2011-2014) حسب "دائرة العقود".. واشترينا حصة "أوكسيدنتل" (29.69%) من حقل الزبير.. وفصلنا "بصرة خفيف" عن الثقيل منتصف 2015 خلال 5 أشهر، ولم تستغرق العملية عام وأكثر كما قيل ابتداءً، مما انقذ "البصرة خفيف" بعد تراكم الشكاوى، ووصول الـ API 26-27 درجة، واحتل "بصرة ثقيل" مكانه في الأسواق. وازداد إنتاج الغاز وتصديره، وخفضنا مستحقات الشركات الأجنبية لعام 2016 (-10 مليار دولار)، وكانت ضعفها.. ولم تحصل أزمة مشتقات رغم الحرب والشحة المالية، وخسارة "بيجي" وغيره.. فزدنا من طاقة مصافينا، وطرحنا البنزين المحسن، ونجحنا بصعوبة توفير مستحقات "الكوريين" وتقدم العمل في "مصفى كربلاء" وانجز نصفه تقريباً.. وتحملنا كامل اعباء الكهرباء بالوقود.. وتحول عدد من الشركات الخاسرة إلى رابحة.. وخفضنا مفاوضات ناجحة دولية لتطوير القطاع ولجعله قاعدة لتطوير الاقتصاد الوطني. وهذه وغيرها ليست جهود الوزير، بل جهود العاملين



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

والكوادر الاداريين والفنيين والقيادات، وكان شرط النجاح.. أ) العمل كمنظومة، ومنحهم الفرصة والصلاحيات القانونية، وإيلاءهم الثقة، وميدانية القيادة.. ب) حمايتهم من الكيديات والتدخلات اللااصولية.. ج) توفير المستلزمات.. د) ابعاد العمل عن البيروقراطية، الخ. وهذه وغيرها امور نتمنى ان نراها في الشركة الجديدة، وسنرى الكفاءات التي نمتلكها.

ستحتاج كوادرنا لتطوير فني واداري دائمين، لكنهم يمتلكون اساسات النجاح.. ففي محيط العمل السيء سنبدو جميعاً سيئين. فالعراقي سيبدو فاشلاً في ظروف البيروقراطية والفساد، لكنه هو نفسه الذي ستتسابق عليه الشركات الاجنبية ليعمل بكفاءة عالية في المنظومات الراشدة الشفافة.. وخبرؤنا -موقعو المذكرة- خير مثال، لذلك نفتخر بهم. (للبحث صلة)

إنوك"، مذكرة الاستاذ " شفيق " واخوانه- حقوق الاقاليم والمحافظات (3)

تتضمن المذكرة: (1) التأسيس والاستقلالية. (2). الأهداف .. (3) رأس المال. (4) الصناديق الاربعة . (5) توزيع الارباح (6). العلاقة باقليم كردستان (7). العلاقة بالمحافظات المنتجة . وقد كتبت افتتاحيتين تناولتا باختصار شديد النقاط الثلاثة. الاولى مؤيدا الى حد كبير ما جاء في " المذكرة " مع بعض الملاحظات .. وهذه النقاشات ظاهرة صحية سنقود في النهاية للمضي قدماً في القانون كما اقره مجلس النواب، او رفضه كما يطالب البعض، او إجراء بعض التعديلات، كما تقترح الاغلبية، كما يبدو. في هذه الافتتاحية سوف اتناول بعجالة النقطتين (6) و (7) تاركاً بقية النقاط لقادم الايام.

1-تطرح" المذكرة "سلسلة تساؤلات، حول فقرات في القانون" تحجب الارباح عن الاقاليم والمحافظات التي تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز الى الشركة." فالعلاقة" مع اقليم كردستان ليست واضحة"، فتتساءل اذن" من سينسق" العمليات ..و"من سيفاوض ويوقع العقود؟". وهل سيكفي للجابة" ما جاء في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

المادة (6) من القانون، عن تعيين وكيل وزارة الثروات الطبيعية في الاقليم عضواً في مجلس ادارة الشركة. "كذلك مع المحافظات المنتجة فتقول" المذكرة: "اذا نظرنا الى المادة (6) من القانون نلاحظ ان مجلس ادارة الشركة لا يضم ممثلين عن كل المحافظات المنتجة. فكيف إذن سيتم التنسيق "معهم وهم غير ممثلين في مجلس الادارة.. فهل سيتم اشراكهم في مناقشة الامور التي تخصهم فقط ام ماذا؟"

2- تساؤلات حقيقية.. ولعل السبب الشكلي لما يبدو عقوبة، هو النص المكرر في قانون الموازنة بعدم تسليم حصة الاقليم من الموازنة ما لم يتم تسليم الاقليم انتاجه للحكومة الاتحادية.. والسبب الاساس غياب "قانون النفط والغاز" الذي لم يصدر رغم ان مسودته موجودة منذ اكثر من 10 سنوات وحظيت يومذاك بموافقة مجلس الوزراء مرة والاقليم مرة. علماً ان الاستاذ طارق شفيق كان احد ثلاثة حرروا المسودة.. لذلك عندما بدأنا (2015) في وزارة النفط العمل الجاد لاجراء قانون شركة النفط كنا على ادراك بالتناقضات اعلاه. وبالفعل قمت شخصياً باضافة مفهوم اخر في المسودة التي قدمتها الى "الدائرة القانونية" في الوزارة لدراستها، والتي اعتمدت في اعدادها- مع خبراء اخرين -على قانوني 1964 و 1967 ومبادئ من "قانون النفط والغاز" وغيرها من اوراق ونقاشات، فاقترحت تأسيس "مجلس التخطيط" يضم ممثلين عن الاقليم والمحافظات المنتجة، يعمل تحت اشراف "مجلس الادارة"، وذلك كخيار لتنظيم العلاقة بالاقليم والمحافظات المنتجة انتظاراً لترتيبات نهائية.. فما لا يدرك كله لا يترك جله.

3- وفي "المسودة" المقدمة الى "الدائرة القانونية" وللفادة هذا بعض ما يرد: "يؤسس "مجلس التخطيط" واجبه وضع الخطط (الاستراتيجية) ومتابعتها والموافقة على العقود والاتفاقات لتعرض على مجلس الادارة لقرارها. يتكون من 3 اعضاء يرشحهم وزير النفط و 4 اعضاء يتم اختيارهم من ترشيحات المحافظات والاقليم ومن مدرء عامين (او كلائهم) للشركات التابعة لشركة النفط. يرفع توصياته الى مجلس الادارة... وفي حالة الاختلاف يجتمع مجلس الادارة ومجلس التخطيط اجتماعاً مشتركاً، ويكون



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

القرار الصادر (بالاجلبية او باغلبية الثلثين يُقر ايهما) قراراً نهائياً .. ويعرض على مجلس الوزراء لاقراءه،
ويعد مقررًا بمرور شهر من تاريخ استلام مجلس الوزراء للبرنامج المذكور "

4-واقترحنا في " المسودة "دراسة امكانية ادراج الاتي " :على الشركة والشركات التابعة لها تخصيص
صناديق خاص ة تقرر قيمها من ارباح الشركة غايتها تأمين البيئة الاجتماعية للمناطق التي تعمل
فيها من حيث التطوير العمراني والسكني ومساعدة الاهالي على متابعة نشاطاتهم الحياتية المختلفة،
لتكون الشركة والشركات التابعة لها عاملاً محركاً للتنمية البشرية والاقتصادية على صعد محلية ووطنية ..
وامكانية فرض رسم على ارباح الشركات التابعة والمملوكة للشركة على ان لا تتجاوز نسبة (# %) من
ارباحها تخصص لموازنة المحافظات والاقاليم الخاضعة للضريبة الاتحادية" ..، وهذه غير الاسهم او
الصناديق (المادة 12 من القانون)وهو ما سنأتي عليه لاحقاً (.للبحث صلة)

إتوك" .. مذكرة شفيق واخوانه، الصناديق وتوزيع الارباح (4)

ملاحظات "المذكرة" على المادتين (11-12) حول الصناديق والارباح، وصعوبة تبرير الاستقطاع حسب
"المذكرة": أ) لحاجات الدولة لـ"الظروف التي يمر بها البلد" من حيث "الديون الداخلية والخارجية العالية
ومتطلبات الاعمار" .. واحتمال هبوط اسعار النفط وعدم وجود اموال كافية لرصدها للاجيال، "وعندما
تتوفر .. مستقبلاً يمكن فتح صندوق للاجيال، من وظائفه ايضاً تغطية بعض العجز في الميزانية" .. ب)
ان توزيع الارباح على المواطنين، فضلاً عن كونه قطرة في بحر، يعزز ثقافة الاتكال .. والحالة الريعية
للاقتصاد" .. ج) و"ان الادارة المالية والفنية" لهذه الصناديق "ليس من اختصاص شركة النفط" .. د)
وتجعلها بديلاً "لصندوق الرعاية الاجتماعية المنقل بالتجاوزات وعدم الكفاءة"، وانها تميز بين "عراقي
الداخل والخارج" .. ه) والقانون "يشكك بجدوى القوانين الاتحادية" لانه يحرم المحافظات والاقاليم التي
تمتتع عن تسليم عائداتها للشركة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

تعليقنا حول (ج) اعلاه.. ليس المطلوب ان تدير الشركة الصناديق، والأمر ليس من صلاحياتها كما تنوه الفقرة 6 من المادة 11/ثالثاً للقانون.. لهذا لا بد للضوابط والملاحق تحديد الاليات، او اللجوء لتعديلات قانونية. وبتفق بغموض (هـ)، ولعل سببه قانون الموازنة بعدم دفع حصة الاقليم اذا لم يسلم عائداته.. والموضوع بمجمله مسألة تأسيسية ودستورية تتجاوز القانون. وهذه ملاحظات عن بقية النقاط.

لا ينكر ان البناء المفاهيمي للقانون غير واضح.. فهناك فارق كبير بين مالكية الشعب ومالكية الدولة، حتى وان كانت الدولة تدير الثروة نيابة عن الشعب. فالوكيل كالأصيل لكن في "المعاملة"، وليس في "الحق".. وعند التعارض تكون الكلمة "للحق". لهذا اصر كتبة الدستور على مالكية الشعب وليس الدولة.. وعندما لا نميز بين الملكيتين نقع في اخطاء. فالحكم النهائي هو باسم الشعب وليس الدولة. وكنت قد اقترحت في رسالتي "للجنة الطاقة البرلمانية" الاتي: "أ) لكل مواطن عراقي بيته الضريبي في العراق (بغض النظر عن عنوانه وحالته) سهم واحد متساو القيمة في الشركة لا يباع ولا يورث.. ب) تفرض - ضريبة نفط- ابتداءً عند اعداد الموازنة السنوية بنسبة (صفر-100%) على الموارد المستلمة من الشركة يذهب للخزينة. يوزع الباقي على المواطنين العراقيين الذين بيتهم الضريبي هو العراق، او تخصص لصناديق مختلفة... ج) لا تقل حقوق ما يصل للمواطن عن خط الفقر". وكتبت للجنة مبرراً المقترح، وهذه نصوص له:

[1] هذا اكثر انسجاماً مع الدستور، ولتغيير العلاقة من دولة ريعية تتكرم على الشعب، الى علاقة ان الحق هو اساساً للشعب. وبهذا يستعاض عن نص ال10-20%، وهو ما توضحه اكثر الفقرة (رابعا) ادناه.. 2) ترشيد سياسات الدعم المختلفة لتخصص للفئات التي تحتاجها حقيقة.. 3) توزيع حقوق المواطنين، (كالبطاقة التموينية) ولكن عبر حسابات مصرفية او صناديق او خليطاً منها، ويمكن تشكيل محفظات استثمارية. وهذا ما سيشجع الحياة المصرفية الضرورية للتنمية والاعمار والمراقبة، (ولكل مواطن/عائلة حساب مصرفي)، والتضييق على الاقتصاد النقدي (Cash Economy)، المصدر الاساس للتخلف والفساد.. 4) تفتح ضريبة النفط (صفر-100%) والتي تفرض ابتداءً- المجال لكل الخيارات.. فان اراد مجلس الوزراء وبالتالي مجلس النواب توزيع ال10-20% فقط، فتكون الضريبة ال90-



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

80%... وان اراد توزيع لا شيء فتكون الضريبة 100%.. وبالتالي سيعود الامر لمجلس النواب (ممثل الشعب) بالتشاور مع مجلس الوزراء لتقدير السياسة والمصلحة.. (5) ان ضريبة الدخل تصاعدية، (تسمح بموازنة) الحقوق الموزعة، وهذا اقرب للعدالة.. (6) لن يشيع التوزيع الكسل، فالمجتمعات الفقيرة هي المجتمعات الكسولة (والاكتالية). فجميع المواطنين هم فوق خط الفقر، ويسمح للمبادرات والاستثمارات ودورة اموال جديدة لا تذهب سدى بسبب هدر الدولة والفساد، وتخليصها من (الترهل) والكثير من سياسات الدعم غير المرشدة... وتشجيع المبادرات الانتاجية الزراعية والصناعية والتحويلية والخدمية لتلبية "الطلب الفعال". وهذا يقيناً لا يضمن ولا يغني بمفرده، لكنه ليس "قطرة في بحر" اذا ما ساعد الاقتصاد الحقيقي المجتمعي للانطلاق، وعالج الدولة، بتصحيح المعادلة الريعية، وكان اولى خطوات الاصلاح، التي عجز عنها "الاقتصاد السلطاني" طوال العقود الماضية، وما زال عاجزاً لريعيته المدقعة، بكل مظاهره المريضة المُعدية المزمنة (للبحث صلة)

شركة النفط.. طريقان لا ثالث لهما (5)

حقق الوعي لخطورة الاقتصاد الريعي خلال شهرين ما لم يحققه خلال عقود. والفضل لمن اصدر القانون، وللمعارضين والمناصرين، مما قد يساعد لمسارات جديدة تنقذ الدولة والمجتمع والاقتصاد من الأسر النفطي.

1. اذا كان انصار القانون -وانا منهم- مطالبين بتوضيحات لسد الثغرات، فان المعارضين يواجهون تحديات اكبر. فهناك انتقادات للشركة بأنها قد تكون باباً للفساد وعدم المساواة، وضياع الثروة النفطية، وانها ستكون اكبر من وزارات، وهذه كلها احتمالات وظيفيات، بينما المؤكد ان الدولة ومسكها للقطاع النفطي بعقليتها البيروقراطية، تفرز جميع هذه السلبيات مجتمعة واكثر.
2. لا يكفي التأكيد ان الدولة ستستثمر اموال النفط في القطاعات الحقيقية. فالمُجَرَّب لا يُجَرَّب، حسب المثل.. أ) فالدولة ضيعت ترليونوات الدولارات، واغرقت البلاد في الحروب والمديونية والعجز، ومكنت الدكتاتورية والاستفراء لصناعة "قادة" صاروا أهم من الدولة والمجتمع والشعب



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

مجتمعين، وليس عدة وزارات فقط. فعبثاً تفكيك الظنيات قبل تفكيك حقائق الدولة، والمستنقع الذي وضعنا فيه. ب) غرقنا منذ الستينات وليومنا في الديون والعجز والفساد والهدر والترهل، ودفعنا وما زلنا ندفع اثمانها.. فترجع انتاجنا وصناعاتنا النفطية، وبقينا نحرق غازنا، وندمر زراعتنا وصناعاتنا وخدماتنا وبنانا التحتية. فلا بد من مواجهة الحقائق، وعدم تعليق ذلك على شماعة الاخرين؟ حاولنا عند اعداد الدستور جعل النفط ملكاً للشعب، وليس للدولة.. وكنا نعتقد اننا سنسير في طريق الاصلاح واستخدام مواردنا للتنمية البشرية والاقتصادية. لم يحصل ذلك كله. فأول عمل قام به "السفير بريمر" هو مضاعفة الرواتب مئات المرات.. فهو كان بحاجة للتأييد، كحاجتنا اليوم للاصوات الانتخابية والتعيينات والتقاعد والرعايات والنفقات.. فاقمنا دولة رعاية اجتماعية فاشلة، وليس دولة راشدة.. معتمدين على زيادة اسعار النفط، التي تفرز معادلة خادعة.. فرغم انهيار القطاعات الحقيقية، لكن معدلات النمو الوطني تصل احياناً 10% سنوياً بسبب الاسعار. فلماذا فشلنا سابقاً؟ وكيف سننجح الان؟ والديون تتراكم، والموازنة تواجه العجز، واسعار النفط قد تنهار مجدداً، والنمو السكاني مرتفع والمتطلبات الانفاقية تتزايد، الخ.. فعلى المعترضين تقديم الاجابات. فنحن نواجه منظومة ضاغطة اقوى من الوطنية والكفاءة والخبرة والتكنوقراطية والعلم مجتمعين. انه سرطان لا يدهن او يمهل، فاما ان يجتث او الموت. صحيح هناك دول كالنرويج والامارات واندونيسيا والى حد اقل السعودية وايران استطاعت استخدام ثروات النفط لتعزيز قطاعاتها غير النفطية.. لكن هناك شروط وفروها، وفشلنا في توفيرها، ووضعنا في ايدينا قيوداً لا تسمح بالحلول السهلة والتبسيطية.

3. باتت معدلات نمونا الاقتصادي السنوي منذ 2014 سالبة، او لا تزيد عن معدلات نمونا السكاني.. أ) فانقلبت معدلات اسواق النفط من اسواق بائعين الى مشتريين.. ب) ودخلت تكنولوجيا جديدة لنفوط جديدة، فارتفع الانتاج الامريكي من 5 م.ب.ي قبل اعوام وسيصل قريباً الى 12 م.ب.ي، متصدراً بقية الدول.. ج) اضافة للضغط الشديد على الطاقة "الاحفورية"، التي باتت انبعاثاتها تهدد مستقبل البشرية قاطبة.. د) والتوجه التاريخي للمصادر البديلة، الخ. لن ينتهي النفط، وسيستمر كما استمر الخشب والفحم.. وسيبقى كاحد اهم الثروات العراقية. لكننا لن



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي – قانون شركة النفط الوطنية

نستطيع مواكبة العصر ان لم تنتقل عقولنا لمرحلة ما بعد النفط.. فكيف نقوم بذلك؟ وهل نبقي رقاب شعبنا بيد دولة ترهلت وغرقت الى قمة راسها بالبيروقراطية والجمود والفساد واستمرارية عقليات الاقتصاديات المركزية، وانتظار تحسن اسواق النفط لنوفر الاموال الكافية لنستخدمها في التخلص من السرطان الريعي. فعلى من يعارض القانون وفلسفته، ان يقدموا اجابات جديّة ومسؤولة لهذه الاشكالات، لا التشكيك والانتقاد فقط.

4. قدمت قبل 2003 وبعده دراسات عن خطر الدولة الريعية.. ولا ارى اصلاحا اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ان لم تكن اولوياته الخروج من الاقتصاد الريعي واعادة الغلبة والحيوية للقطاعات الحقيقية. لذلك رحبت بـ"مذكرة" الاستاذ شفيق وزملائه وغيرها من مواقف، لانها ترحب بالقانون رغم انتقاداتها.. وسنرحب ياية خطوة للخروج من الحلقة المغلقة المقاتلة. فايدت القانون ليس لخلوه من الثغرات، بل لفتح ثغرة مهمة في المنطق الريعي.

<http://www.alaalem.com/?aa=news&id22=46436>

(* اقتصادي، نائب رئيس الجمهورية الاسبق ووزير النفط السابق

ينشر بالتعاون مع جريدة العالم البغدادية، عدد 1946 الصادر في 19 نيسان 2018

رابط مذكرة مجموعة من الخبراء " طارق شفيق وزملائه"

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/04/15/%d9%85%d8%ac%d9%85%d9%88%d8%b9%d8%a9-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d9%85-%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%85%d9%81/>